

اعتماد أول وثيقة مصرية متخصصة فى ميتافيرس دولياً

اعتمد الاتحاد الدولى للاتصالات التقرير الفنى الذى أعدته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول «الجوانب التنظيمية والاقتصادية فى عالم ميتافيرس، خاصة المتعلقة بحماية البيانات».

وجاء ذلك خلال الاجتماع الرابع للفرق التخصصى المعنى بالميتافيرس، التابع للاتحاد، الذى انعقد فى الفترة من ٤ إلى ٧ ديسمبر بمقر الاتحاد فى جيف، سويسرا، وشاركت فيه وزارة الاتصالات.

يُعد التقرير أول وثيقة عربية وأفريقية يعتمدها الاتحاد الدولى للاتصالات بشأن التحديات المتعلقة

بحماية البيانات فى عالم ميتافيرس من الناحيتين التنظيمية والاقتصادية. كما أن التقرير هو أول وثيقة مصرية معتمدة دولياً، متخصصة فى مجال الميتافيرس.

أعد التقرير المهندس أحمد سعيد مستشار الوزير للشؤون الاقتصادية والإحصائية، وفرق الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والمنظمات بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كمساهمة للفرق التخصصى المعنى بالميتافيرس. وخلال التقرير، قام فريق وزارة الاتصالات بتحليل الجوانب الاقتصادية والتنظيمية للميتافيرس ودراسة التأثير المحتمل لهذه التكنولوجيا

بُناة مصر الرقمية.. نحو تمكين قادة التكنولوجيا فى المستقبل

منحة مجانية بالكامل تستهدف تدريب ١٠٠٠ من الخريجين



الدراسة بالنظام الهجين بالتعاون مع كبرى الجامعات الدولية

الخريجين بالمعرفة الفنية والمهارات اللازمة لتطوير تطبيقات برمجية متقدمة ومختلفة، وإعداد كوادر قوية لديها القدرة على تطوير برامج تعمل على حوسبات مختلفة فى البنية والتقنية المستخدمة، وتنفيذ وإدارة مشاريع نظم المعلومات الواسعة النطاق بفاعلية.

وتهدف المسارات أيضًا إلى بناء قدرات القوى العاملة المطلوبة لحماية مصر من التهديدات الإلكترونية، مع ضمان مواصلة الأولويات الأمنية واحتياجات واستراتيجيات العمل فى الدولة، إلى جانب تمكين الخريجين بالمعرفة الفنية والمهارات اللازمة لحماية أنظمة وشبكات الحاسب الآلى والدفاع عنها، وتحديد انتهاكات أمن الحاسب الآلى وتحليلها ومعالجتها. هذا ويتم تمكين الطلاب من تخطيط وتنفيذ ومراقبة آليات الأمن السيبرانى للمساعدة فى ضمان حماية أصول تكنولوجيا المعلومات، وتزويد الطلاب بالمعرفة الشاملة والمهارات العملية ذات الصلة ليصبحوا متخصصين فى مجال الأنظمة المدمجة، هذا بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية تشمل المعرفة الشاملة والفعالة فى مجال الفنون الرقمية، ويتضمن ذلك تزويد الطلاب بالمعرفة المفصلة حول مفاهيم وأسس الفنون الرقمية وتطويرها، وتجهيز الطلاب بالمهارات العملية اللازمة للعمل



إعداد كوادر تقنية متميزة وتنمية القدرات الإبداعية للشباب

المسارات بدقة لتتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية. وتهدف المسارات التدريبية إلى تمكين

الإلكترونيات. وتنفذ المبادرة بالتعاون مع عدد من كبرى الجامعات الدولية من خلال منصة تعلم إلكترونى وشركات محلية وعالمية عاملة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المهارات القيادية واللغوية، بالإضافة إلى عقد ورش عمل تطبيقية فى المجالات التكنولوجية المختلفة والمساهمة فى إثراء العملية التعليمية وتوفير دورات تدريبية لتطوير مهارات الطلاب.

وتتم الدراسة عن بُعد، ما عدا أربعة أيام كل أربعة أسابيع، يتم خلالها استقبال الطلاب فى القاعات والمعامل الخاصة بمقر المبادرة بالقاهرة بإشراف أساتذة جامعيين لتقديم المعاونة والتأكد من تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. وتتقسم المبادرة إلى برنامجين أساسيين، هما برنامج بُناة مصر الرقمية لذوى الخبرة، وبرنامج بُناة مصر الرقمية الاحترافى. ويشمل البرنامجان مجموعتين من المسارات التتية التدريبية فى مجالات عدة تضم تطوير البرمجيات وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعى والحوسبة الرقمية والأمن السيبرانى والأنظمة المدمجة والفنون الرقمية وتحليل الأعمال وتخطيط موارد الشركات ومسار تصنيع الإلكترونيات الخاص فقط ببرنماج ذوى الخبرة. واختيرت هذه

كتبت - منة الله جمال:

تؤمن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأن المعرفة والعلم والتكنولوجيا هى حجر الزاوية لبناء المستقبل وتترك أن الاستثمار فى البشر والعقول الشابة هو الاستثمار الأمثل، وأن الوصول إلى الشباب بكل الطرق هو الهدف الذى لا يجب أن تحيد عنه، كما أن نهضة البيئة المائية لهم لكى يبدعوا هى من أهم أهدافها التدريبية. ولهذا أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «مبادرة بُناة مصر الرقمية» وهى مبادرة فريدة من نوعها، تم الإعلان عنها خلال افتتاح رئيس الجمهورية لعدد من المنشآت التعليمية فى سبتمبر ٢٠٢٠.

تسمى مبادرة بُناة مصر الرقمية إلى تمكين الجيل القادم من الشباب المصرى ليصبحوا قادة على مستوى عالمى، قادرين على تنفيذ الرؤية الرقمية لمصر.

تندرج المبادرة تحت محور «بناء الإنسان المصرى» وهو أحد المحاور الرئيسية فى استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء مصر الرقمية.

تهدف المبادرة إلى بناء كوادر تقنية متميزة وتنمية القدرات الإبداعية للشباب من خلال بناء هذه قدراتهم فى روافد التطبيقات التكنولوجية الحديثة العالمية القيمة، وتطوير مهارات خريجي الجامعات ليكونوا روادًا فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير بيئة محفزة على الإبداع والتميز، وبناء الشخصية من خلال أنشطة ثقافية ورياضية واجتماعية، وبناء شركات طويلة الأجل مع الشركات الدولية والجامعات المتخصصة لإتاحة فرص بناء خبرات علمية.

والمبادرة هى منحة مجانية بالكامل، تقدم للشباب المصريين المتفوقين، وتستهدف تدريب ١٠٠٠ من خريجي كليات الهندسة، أقسام حاسبات وإلكترونيات واتصالات وهندسة طبية وعماره، وكليات الحاسبات والمعلومات، وكليات العلوم وإدارة الأعمال والتجارة والاقتصاد والفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتخطيط العمرانى. ويشترط أن يكون المتقدم حاصلًا على تقدير عام جيد جدًا على الأقل.

ويتم اختيار المتدربين طبقًا لشروط ومعايير قبول محددة، لبدأ بعدها إعداد كوادر شابة فى عدة مجالات، منها علوم البيانات والذكاء الاصطناعى والأمن السيبرانى والأنظمة المدمجة والفنون الرقمية وتحليل الأعمال وتخطيط موارد الشركات وتطوير البرمجيات وتصميم

المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى يناقش محاور المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية

عقد المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى اجتماعًا برئاسة الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المومات؛ تم خلاله استعراض الجهود المبذولة لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى على النحو الذى يتواءم مع التطورات المتسارعة فى مجال الذكاء الاصطناعى التوليدي وخاصة نماذج البيانات الكبيرة وتطبيقاتها المختلفة، فى ضوء قرب انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية فى مايو 2024.

شارك فى الاجتماع أعضاء المجلس وعدد من الخبراء المعنيين فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة. تهدف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى إلى استغلال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعى لدعم تحقيق أهداف مصر للتنمية المستدامة، وتصل مدة المرحلة الثانية من الاستراتيجية إلى 3 سنوات.

تضمنت مجهودات إعدادها: دراسة مقارنة لتجربة تطوير الذكاء الاصطناعى فى 6 دول رائدة ومماثلة، وتحليل تطوير الذكاء الاصطناعى الوطنى فى ضوء الوضع التنفيدى للمرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية، حيث تم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعى لإيجاد حلول لعدد من التحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى عدة مجالات حيوية مثل الكشف المبكر عن الأورام واعتلال الشبكية السكرى فى قطاع الرعاية الصحية، وفى دعم اتخاذ القرار فى التخطيط الحضرى والزراعى، بالإضافة إلى معالجة اللغة العربية العامية المصرية.

وقد أسهمت هذه الجهود فى تقديم ترتيب مصر مؤخرًا 7 مراكز فى المؤشر العالمى للذكاء الاصطناعى الصادر عن شركة تورتورا ميديا المتخصصة.

وحرص الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورئيس المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى أن المرحلة الثانية من الاستراتيجية تستهدف تحسين مؤشر الذكاء الاصطناعى الوطنى من خلال تنفيذ عدة مبادرات عبر 6 ركائز محورية هى: الحوكمة، والنظام البيئى، والبيئة المعملية، والبيانات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، مشيرًا إلى اعتماد المرحلة الثانية من الاستراتيجية لعدد من الابتكارات ذات الأولوية ضمن هذه المحاور وهى تعزيز نطاق الاستثمار، ورفع مستوى الوعى العام بالذكاء الاصطناعى، وجذب الاستثمارات فى مجال مراكز البيانات، وتمكين إدارة مراحل دورة حياة البيانات المحلية، والاستمرار فى تنمية القدرات فى

شراكة بين كريتيفا وCIT لتعزيز ريادة الأعمال وتكنولوجيا التصنيع

أطلقت مراكز إبداع مصر الرقمية ومركز الإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال، التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، شراكة مع غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف دعم أنشطة ريادة الأعمال فى مصر وربطها بالتكنولوجيا والتصنيع.

يأتى ذلك فى إطار الحرص على تشجيع الشركات المصرية الناشئة وتمكينها لسد احتياجات قطاع الصناعة والتغلب على التحديات، بما يسهم فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ ودعم الاقتصاد الرقمى وتحفيز الابتكار.

وبموجب الشراكة، يتم دعم أنشطة مبادرة تكنولوجيا التصنيع ManuTech التى أطلقتها الغرفة بهدف دعم اتجاهات تكنولوجيا التصنيع الرقمى الحديث، وتعزيز دورها وأثرها على قطاع التصنيع.



مخاطر الذكاء الاصطناعى

مخاطر الذكاء الاصطناعى كثيرة جداً. وتصل إلى حد الخوف من سيطرة الآلة على العالم وتهديد وجود البشر. تخيل الذى يمكنها من إلغاء تحكم البشر فيها بل وتحكمها هى فى البشر القضاء عليهم فقد يتم إنتاج روبوتات تتفوق على ذكاء الإنسان وتحمله وتقضى على وجوده، فليس هناك حدود لهذا الذكاء وقدرات الآلات والمعدات الحديثة التى تعتمد على الذكاء الاصطناعى وقد تصدر عنها بقصد أو بغير قصد تصرفات مدمرة ويتوقع الخبراء أنه خلال السنوات القليلة القادمة ستتكون الآلات والمعدات التى تعمل بالذكاء الاصطناعى من اتخاذ القرارات بشكل ذاتى دون اعتبار لإرادة وقرارات البشر. وتكون بالطبع هناك فوائد كبيرة جداً وعظيمة لاستخدام الذكاء الاصطناعى وقيل من الناس هنا يسمعون أو يعرفون شيئاً عن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى وبالتالي أيضاً هناك من لا يعرف المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى رغم أهمية هذه الاستراتيجية وهذا المجلس ورغم ما يحمله الذكاء الاصطناعى نفسه من فوائد عديدة ومخاطر كبيرة أيضاً.

والحقيقة أن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى تم إعدادها بجهود مكثفة تضمنت دراسة مقارنة لتجربة تطوير الذكاء الاصطناعى فى 6 دول رائدة ومماثلة وأيضاً دراسة تحليلية لتطوير استخدامات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى لإيجاد حلول لعدد من التحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى عدة مجالات حيوية، مثل الكشف المبكر عن الأورام واعتلال الشبكية السكرى فى قطاع الرعاية الصحية، وفى دعم اتخاذ القرار فى التخطيط الحضرى والزراعى، بالإضافة إلى معالجة اللغة العربية العامية المصرية.

ومن خلال هذه الجهود الكبيرة تقدمت مصر فى ترتيب المؤشر العالمى 7 مراكز فى المؤشر العالمى للذكاء الاصطناعى الصادر عن شركة تورتورا ميديا المتخصصة.

وبالأسس كان اجتماع المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى برئاسة الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذى قال إن المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية تستهدف تحسين مؤشر الذكاء الاصطناعى الوطنى من خلال تنفيذ عدة مبادرات عبر 6 ركائز محورية هى: الحوكمة، والنظام البيئى، والبيئة المعملية، والبيانات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، وتتمتع هذه المرحلة الثانية من الاستراتيجية على عدد من المبادرات الهمة وهى تعزيز نطاق الاستثمار، ورفع مستوى الوعى اعام بالذكاء الاصطناعى، وجذب الاستثمارات فى مجال مراكز البيانات، وتمكين إدارة مراحل دورة حياة البيانات المحلية، والاستمرار فى تنمية القدرات فى مجال الذكاء الاصطناعى، وبناء تنمية تكنولوجية اعتماداً على تطوير تكنولوجيا نماذج البيانات الكبيرة. ولكن هناك مخاوف ومخاطر بشأن مستقبل الذكاء الاصطناعى والتوسع فى الاعتماد على تقنياته ولذلك هناك تشريعات جديدة فى العديد من الدول لمواجهة التحديات الكبيرة التى يفرضها الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى ومن أجل ذلك بحث المجلس الوطنى ضرورة وضع قانون خاص للذكاء الاصطناعى بدراسة مقترح قانون الآروبيية الذى يبنى نموذجاً ثلاثى المستويات لمخاطر الذكاء الاصطناعى. ويحدد مخاطر الأنظمة من نواحى التأثير على الحقوق الأساسية والسلامة للمستخدمين إلى أنظمة ذات مخاطر محدودة وأنظمة ذات مخاطر عالية وأنظمة ذات مخاطر منخفضة، وكذلك يحدد وتكليات الواجب استيفائها لأنواع الأنظمة المختلفة.

وكان المجلس قد أصدر فى شهر أبريل الماضى الميثاق المصرى للذكاء الاصطناعى السموول ولتلم فقط قد تم إنشاء المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى وفقاً لقرار الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء فى شهر نوفمبر 2019 بهدف وضع حوكمة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى من خلال التنسيق بين الجهات ذات الصلة للخروج باستراتيجية موحدة تلتصق أولويات الحكومة وكل الجهات المعنية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، كما يختص المجلس بالإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعيتها وتحديثها بما يتماشى مع التطورات العالمية.

gr2mg@yahoo.com

بحضور الأجهزة التنظيمية للبيئة والتأمين الاجتماعى والمياه والغاز وإدارة المخلفات والنقل تنظيم الاتصالات يعقد الملتقى التنظيمى الأول لخدمات المواطنين



انعقد الملتقى التنظيمى الأول لخدمات المواطنين تحت رعاية الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، والذي يهدف إلى التشارك من بين الأجهزة التنظيمية فى العمل على تحسين جودة حياة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم. وتنعظم استضافة من الخدمات الرقمية وتيسير التعامل عليها بشكل سمن. بمشاركة ستة أجهزة تنظيمية وهى جهاز شؤون البيئة، الهيئة القومية لتنظيم الاتصالات، جهاز تنظيم مياه القربى والصرف الصحى وحماية المستهلك، جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز، جهاز تنظيم إدارة المخلفات، وجهاز تنظيم خدمات النقل البرى الداخلى والدولى.

جاء انضمام الملتقى فى إطار دعم وتعزيز جهود الدولة فى تحقيق التحول الرقمى وتقديم الخدمات إلى المواطنين بجودة عالية وبشكل رقمى. حيث تناول الملتقى ثلاثة محاور رئيسية. وهى رفع الوعى المجتمعى بالخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين وطرق الحصول عليها. وأهمية ودور الأمن السيبرانى فى تأمين البنية التحتية الحرجة، والدور التنظيمى والحوكمى لمختلف الهيئات التنظيمية بالدولة فى الحفاظ على حقوق المستخدمين وسبل تحقيق التشارك فيما بينها، بما يضمن رفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم.

أكد المهندس جمال الجليل الرئيس التقنيى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، أهمية التعاون بين الأجهزة التنظيمية لتوحيد الرؤى بشأن تيسير الحصول على الخدمات الرقمية وتقليل المدة الزمنية المستغرقة فى تقديمها، مشيرًا إلى أهمية تعزيز مبدأ التنظيم التشاركى بين كافة الأجهزة والهيئات التنظيمية. بآتياره حجر الأساس لعملية التحول الرقمى وتقديم الخدمات الرقمية المتكاملة فى المجالات المختلفة، حيث إن تقديم الخدمات الرقمية التشاركية يعتمد فى الأساس على التنسيق بين

«علوم الحاسب والمعلومات بمصر للمعلوماتية» تعقد الاجتماع الأول لمجلسها الاستشاري

حيث يأتى إنشاء المجلس الاستشارى للكلية للحاسب والمعلومات، مهم المجلس، والتى تتمثل فى تحقيق الشراكة المجتمعية مع قطاعات ومؤسسات المجتمع المدنى مثل الأستشارات، والبحث والتطوير، والمساهمة فى تطوير البرامج والنماذج وفق متطلبات سوق العمل، وتوسيع نطاق فرص التدريب للطلاب، ونقل الخبرات العملية لهم، ومساعدة أعضاء الكليات الأكاديمية تطوير النماذج العلمية المقدمة بالجامعة بإجراء الأبحاث العلمية فى الشركات الصناعية بما يعزز من نجاحات تلك الشركات، إضافة إلى المساهمة فى تقديم الأبحاث، والمقترحات والتوجهات التى تساعد الكلية فى تحديد توجهاتها الاستراتيجية والتطويرية.

أبو قردان الأستاذ المساعد بكلية الحاسبات والذكاء الاصطناعى بجامعة القاهرة، بالإضافة للمجلس الكلية وأعضاء هيئة التدريس بها.

رحبت للمعلوماتية، والدكتور أحمد حسن نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب، بأعضاء المجلس الاستشارى، مؤكداً أن الاجتماع فرصة مثالية لتقييم مدى التقدم الذى أحرزته الكلية منذ نشأتها، بالإضافة لاستشراف الأولويات الاستراتيجية المستقبلية للكلية والتى يساعدا فى تحقيقها السياسات الحاكمة للجامعة بشكل عام.

قدمت الدكتورة هدى مختار عميد كلية علوم الحاسب والمعلومات، خلال الاجتماع عرضاً حول برامج وأهداف وأهتامات وأنشطة الكلية والتخصصات والخطط الدراسية، والإمكانيات الأكاديمية والفنية المتوفرة فيها، كما استعرضت الخطة الاستراتيجية للكلية خلال السنوات المقبلة. وأشارت بالدم الذى يقدمه الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنجاح خطط الجامعة وجاهزية طلابها لسوق العمل المحلى والدولى،



وسبل التعاون فى مجالات تدريب طلبة الكلية، والإشراف على مشاريع التخرج، وعقد ندوات تعريفية للطلاب وغيرهم. الدكتور إبراهيم صبح خير أول نائين المجلس الاستشارى من (المهندس أحمد أبو طالب نائب رئيس شركة استراتيج

